

العراق : حقوق الإنسان يجب أن تكون أساساً لعملية إعادة البناء

عمان – عشية انعقاد مؤتمر كبير ينظمه المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث سيتم البحث في مستقبل العراق وإعادة بنائه، أعربت منظمة العفو الدولية اليوم عن قلقها إزاء الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان في العراق قائلة إن : "احترام حقوق الإنسان ينبغي أن يشكل الأساس لتحقيق الأمن والسلام والحرية في العراق."

وذكر المندوبون العائدون من العراق أن دولتي الاحتلال وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لا تفيان بالمسؤوليات المترتبة عليهما في ضمان أمن الشعب العراقي ورفاهه. كذلك يساور المنظمة القلق إزاء وجود أكثر من ألفي عراقي رهن الاعتقال لدى دولتي الاحتلال في المطار وسواه من مراكز الاحتجاز من دون السماح لهم برؤية عائلاتهم أو محامين، ومن دون مراجعة قضائية لأوضاعهم.

وقال الدكتور عبد السلام سيد أحمد، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية عقب زيارته إلى العراق إن "سجن أبو غريب سيئ السمعة، وهو مركز التعذيب وعمليات الإعدام الجماعية في عهد صدام حسين، بات من جديد سجنًا منعزلاً عن العالم الخارجي. وفي NP يونيو/حزيران حصل احتجاج في هذا السجن ضد الاعتقال غير المحدد من دون محاكمة. وقتلت قوات تابعة لدولتي الاحتلال شخصاً واحداً وأصابت سبعة بجروح."

وفي تقرير صدر حديثاً تحت عنوان، نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة البناء الاقتصادي في العراق قالت منظمة العفو الدولية إن : "هدف الإعمار يجب أن يكون ضمان حماية جميع حقوق الإنسان لجميع العراقيين وتطبيقها بفعالية. ولن تنجح عملية الإعمار إلا إذا أدرجت حقوق الإنسان في صلبها." ويثير التقرير بواعث قلق عديدة موجهة إلى دولتي الاحتلال والشركات الخاصة التي تتزاحم لدخول العراق أو الاستثمار فيه.

ورفع قرار مجلس الأمن الدولي رقم NQUP الصادر في 00 مايو/أيار OMMP نظام العقوبات القائم منذ زمن طويل وقدم إطاراً دولياً لعملية الإعمار. بيد أن "صندوق التنمية" المذكور في القرار، والذي ستودع فيه الأموال المحققة من مبيعات النفط، يخضع للسيطرة الواضحة لدولتي الاحتلال، وحتى الهيئة "المستقلة" التي أسندت إليها مهمة الإشراف على الإنفاق من الصندوق لا تخضع للمساءلة المباشرة على المستوى الدولي.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "من دون وجود نوع من المساءلة الدولية، ليس هناك ضمانات بأن أيّاً من الهيئتين ستوجه جهود الإعمار نحو حماية حقوق الإنسان" وأضافت "أو تضمن كحد أدنى عدم تسبب مشاريع التنمية بانتهاكات لحقوق الإنسان."

لقد تحدثت قوات التحالف كثيراً عن الحقوق الإنسانية للشعب العراقي قبل الحرب. وقالت منظمة العفو الدولية إنه "إذا كان هذا الكلام صادقاً، فينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أن توضحا الآن بأن المشاريع التي تستهدف حماية حقوق الإنسان ستحظى بالاهتمام الأول في عملية الإعمار." كذلك عليهما الالتزام بإدراج معلومات حول الكيفية التي يعزز فيها إنفاق الأموال من الصندوق حماية حقوق الإنسان في التقارير التي ترفعها إلى مجلس الأمن.

ويتم الترويج للمؤتمر على أنه يتطلع إلى المستقبل. وقال ديفيد بتراسك، المدير الأعلى لبرنامج السياسة والتقييم في منظمة العفو الدولية "إنه لما يثير القلق إذن، ألا يُؤتى حتى على ذكر قضايا حقوق الإنسان في جدول الأعمال التفصيلي المؤلف من 11 صفحات" وتابع قائلاً "إننا نحضر الاجتماع للإصرار على أنه لا يمكن إعادة البناء دون وضع أساس يشمل سيادة القانون والمساواة والاحترام لجميع الحقوق الإنسانية لكافة العراقيين. كما تتطلب عملية الإعمار الناجحة للعراق وجود عدالة فعالة لمئات الآلاف من ضحايا الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان في العراق."

وأضافت منظمة العفو الدولية أن "عملية الإعمار ليست مجرد قضية اقتصادية ضيقة" وبخاصة في وضع الاحتلال، وستؤثر هذه العملية بالضرورة تأثيراً كبيراً على القضايا السياسية والاجتماعية، وعلى حقوق الإنسان بأكملها. ومضت قائلة "إنه يجب إقامة العدل فيما يتعلق بالانتهاكات الماضية، لكن المطلوب أيضاً هو ضمان العدالة الاجتماعية في المستقبل."

ويثير التقرير بواعث قلق حول انعدام الشفافية في إرساء العقود وعملية الإعمار، حيث يسوق الحجج القائلة إن غياب المعلومات يحرم العراقيين من حقهم في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا المهمة، ومن 1590u منها إعادة بناء النظام القضائي، والمشاريع المتعلقة بالحفاظ على الأمن والصحة والتعليم.

ويُظهر الوضع الراهن في العراق أن دولتي الاحتلال تقاعستا عن تلبية احتياجات الشعب العراقي على صعيد الأمن والسلامة الشخصية. وتكافح مئات الآلاف من العائلات لتلبية مستلزمات الحياة اليومية من دون رواتب أو معاشات تقاعد. وفي هذا الوضع، يزداد شعور الناس بالإحباط وهم لا يعرفون إلى من يتوجهون لإثارة بواعث قلقهم أو رفع شكوايهم.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "من شبه المستحيل العثور على أسماء المسؤولين الذين يديرون الدوائر الحكومية ويتغيرون باستمرار، ولا يبدو أن هناك نظاماً للاتصالات المنتظمة بين مكتب السلطة المؤقتة للتحالف وبين الشعب العراقي."

وقالت المنظمة "إن دولتي الاحتلال يجب أن تقدما التزاماً صريحاً بإشراك العراقيين في عملية صنع القرار المتعلقة بالإعمار. ويجب أن يتخذ العراقيون أنفسهم عبر المؤسسات التي تمثلهم، وهذا هو الأسلوب الأمثل، القرارات المتعلقة بإعادة البناء، والاستثمارات الأجنبية وبيع أصول الدولة." كذلك ينبغي إشراك النساء أيضاً بالكامل في عملية الإعمار، كشرط ضروري لإنجاحها وتنفيذها بهدوء وسلام.

ويوجه التقرير عدة بواعت فلق إلى الشركات الخاصة، مشيراً بصفة خاصة إلى الخشية من أن تقوض ممارسات الشركات الدعم لسيادة القانون من خلال تشجيع الفساد. وتطالب منظمة العفو الدولية الشركات بأن تقيس سلوكها استناداً إلى مجموعة جديدة من مبادئ حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة تمت صياغتها خصيصاً للشركات، وبأن تتفادى التهجير التعسفي للناس الذي غالباً ما يمكن أن تؤدي إليه المشاريع الضخمة للبنية الأساسية. كما يحث التقرير الشركات على مراعاة المعايير الأمنية المعترف بها دولياً، وبخاصة في الوظائف والتعليمات الصادرة إلى موظفي الأمن، وعلى تجنب أي نوع من أنواع التمييز في توظيفها للعراقيين.

وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن "التقاعس عن دمج الإصلاحات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان دمجاً كاملاً في عملية التغيير سيشكل خيانة للشعب العراقي."

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:

+QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية : Easton St. London WC1X 0DW N. موقع الإنترنت : [arabic.org-http://www.amnesty](http://www.amnesty.org-arabic)